

## اقتصاد

## تقديرات اقتصاد التدخين؛

٥٨٥ مليون ليرة سورية إنفاق السوريين على التدخين «يومياً»  
٥١ مليار ليرة فوات على الخزينة من تهريب الدخان

## المحرر الاقتصادي

خرجت فكرة تقيص واقع التدخين في سورية وآثاره الاقتصادية أثناء التحصيص في رقم مفاجئ صدره المكتب المركزي للإحصاء في مجموعته الإحصائية الأخيرة (٢٠١٧) عن قيمة مستوردات التبغ ومصنوعاته، إذ زادت قليلاً على ٨ مليارات ليرة سورية، أي (وسيطاً) نحو ٢٢,١٧ مليون ليرة يومياً، وهو ما يعطي مؤشراً عن حجم التهريب وما ينتج عنه من حرمان خزينة الدولة من الرسوم، إلا أن البحث في التفاصيل كشف النقاب عن مؤشرات، لا نبالغ إذا وصفناها بـ«الخطرة» تتعلق بقياس الإنفاق على التدخين إلى الإنفاق على الصحة، وغيرها من مؤشرات، ستعرضها خلال السطور التالية، وفق سيناريوهات إحصائية بسيطة، وتقديرات، تقوم على أرقام وبيانات رسمية ودولية.

بدايةً، يمكننا تقدير عدد المدخنين من ذكور وإناث في سورية بنحو ١,٩٥ مليون، وذلك بناءً على تقديرات المكتب المركزي للإحصاء لتعداد السوريين عام ٢٠١٦ (نحو ٢١,٣ ملايين نسمة) واعتماد نسب الجنس (نحو ٤٩ بالمئة للإناث و٥١ بالمئة للذكور) ونسب

الشرائح العمرية فوق ١٥ عاماً (أكثر من ٦٠ بالمئة من تعداد السكان)، ووفقاً لمقاطع بين الإحصائيات الدولية (منظمة الصحة العالمية) والمنظمات المعنية بشؤون التبغ والتدخين. منظمة الصحة العالمية، قدرت نسبة المدخنين بين الشباب في سورية بنحو ٢٠ بالمئة، وهذه آخر إحصائية متوافرة، وتعود للعام ٢٠٠٨. في تقرير الصحة العالمية، علماً بأن التغيير في هذه النسب محدود نسبياً، على حين يعرض الموقع الرسمي لمنظمة (أطلس التبغ) مجموعة تقديرات حول سورية، حديثة نسبياً (تضم بيانات من العام ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٦) تفيد بأن نسبة المدخنين ممن تتجاوز أعمارهم ١٥ عاماً تبلغ ٢١,١٨ بالمئة من الذكور، و٨,٥ بالمئة من الإناث، إضافة إلى نسب محدودة جداً تتعلق بالمدخنين بين ١٠ إلى ١٤ عاماً.

## سيناريوهات الإنفاق والتهريب

إذاً، لدينا ١,٩٥ مليون مدخن في سورية، وفق التقديرات، علماً بأن الواقع قد يشير إلى رقم أكبر من ذلك، لكن ستعتمد على هذا الرقم كمؤشر مسند إلى بيانات محلية ودولية، لرسم صورة تقديرية عن حجم المشكلة وأبعادها، وفق ثلاثة سيناريوهات تعتمد على تقديرات لكافة السجائر لكل مدخن يومياً. يعتمد السيناريو الأول على سعر علبة السجائر في سورية، من النوع الرديء، مجهول المصدر في أغلبه، وهو ٢٠٠ ليرة سورية،

تقريباً، على اعتبار أن المدخن يستهلك وسيطاً علبة سجائر واحدة، ما يعني أن المدخن في سورية يدفعون نحو ٣٩٠ مليون ليرة سورية مع صباح كل يوم فمن سجائر، في الحد الأدنى، ومن ثم نحو ١٤٢,٤ مليار ليرة سورية في العام (٢٠١٦).

في العام نفسه، بلغت قيمة مستوردات التبغ



بدايةً، قدرت وزارة الصحة عبر موقعها على الإنترنت، نسبة الإنفاق العام على الصحة بنحو ٣,٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي -بمبلغ نحو ٥٦٩٧ مليار ليرة بالأسعار الجارية- بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء عام ٢٠١٦- ما يعني أن الإنفاق على الصحة يقدر بنحو ١٩٩,٤ مليار ليرة سورية (٥٤٦,٣ مليار ليرة يومياً)، منه أكثر من ٤٨ بالمئة للقطاع الحكومي، وأكثر من ٥١ بالمئة للقطاع الخاص.

وفقاً للسيناريو الأول، أي إنفاق ١٤٢,٤ مليار ليرة سورية في العام، فإن إنفاق السوريين على التدخين يعادل ٧١,٤ بالمئة من إنفاقهم على الصحة، لتتبع النسبة وفق السيناريو الثاني إلى ١٠٧,١ بالمئة، وإلى ١٤٢,٨ بالمئة وفق السيناريو الثالث.

ليس ذلك فقط، بل إن التدخين يكلف سنوياً نحو ٢٨,٣ مليار ليرة سورية تتضمن التكاليف المباشرة للصحة العامة على الكلفة إضافة إلى التكاليف غير المباشرة الناجمة عن الضارة في الإنتاجية جراء المرض والموت المبكر.

علماً بأن نسبة لسيت قليلة من السكان يستخدمون النرجيلة، وهي تقدم في المقام الأول بشكل كثيف، وبمبالغ تختلف بحسب التصنيفات السياحية، والاستغلال والتابع بالأسعار من بعض المنشآت، وهذا ما لم تلحظه التقديرات، ما يعني أن الأرقام مرجحة للزيادة.

ومصنوعاته نحو ٨,١ مليارات ليرة، على حين أنتجت المؤسسة العامة للتبغ بنحو ٣٣,٤ مليار ليرة، أي بإجمالي ٤١,٥ مليار ليرة، هو قيمة التبغ المصنعة محلياً والمستوردة بشكل نظامي، ما يعني أن قيمة الدخان الموجود بطرق غير نظامية (تهريب) تعدت ١٠٠,٩ مليار ليرة، فوقت على الخزينة نحو ٣٠,٣

## يوم الصناعة في مجلس الشعب

## نواب يشيرون موضوع صناعة السيارات.. والوزير: صناعة ناشئة

نحتاج إلى عدد كبير من العمال ونواجه طلبات كثيرة لاستقالات وإجازات مرضية



وزيادة طاقاتها الإنتاجية وإعادة تأهيل المنشآت الصناعية المتضررة بشكل جزئي أو كلي وعودتها للعمل ودعم الصناعيين وتعزيز فرص التشاورية بين القطاعين العام والخاص. أشار إلى أنه في بداية الجلسة؛ أقر المجلس مشروع القانون المضمن تعديل المادة الثانية من القانون رقم ١٨/ لعام ٢٠١٧ المتعلق بمنح جوازات زوئهم أو وكالاتهم القانونيين داخل سورية بالدولار أو ما يعادلهما باليورو أو بإحدى العملات المحلية في البلدان الموجودة فيها سفارات وقنصليات سورية وفق سعر الشراء الوارد في النشرة الربعية الأولى الصادرة عن المركزي من كل عام وتجبر الكسور عند استيفاء القيمة إلى وحدة النقد الأعلى.

وإيجاد الحلول الإستراتيجية للإقلاق فيها مجدداً ضمن حلول مستدامة. وحول موضوع السيارات بين الوزير أن الإشكاليات تتم معالجتها من الحكومة عبر إصدار قرارات تنظيمية تحد من المخالفات التي اتضحت، موضحاً أن العملية ليست سلبية، وإنما هي صناعة ناشئة، ومن الطبيعي أن تتعرض في بداياتها إلى العثرات والاشكاليات، لكن الحكومة تتابعها باستمرار ويتخذ بشأنها القرارات والإجراءات اللازمة لضبطها للمحافظة عليها كصناعة ناشئة ومن ثم الانطلاق فيها لتكون صناعة موطنة لها ضمن سلاسل القيم المضافة، إضافة إلى تشغيل اليد العاملة والانعكاس الإيجابي على السوق وسعر المنتج.

وفي معرض رده على مداخلات أعضاء المجلس أكد وزير الصناعة أن الوزارة تواصل العمل على تأمين مستلزمات الإنتاج لشركات القطاعين العام والخاص

والتكاليف الباهظة التي تحتاجها لإعادة الإعمار. إضافة إلى معالجة العمالة الفائضة في بعض الأماكن ونقص العمالة في أماكن أخرى حيث تبين أن حوالى ١٠٤٥ عاملاً قد خرجوا من العمل بناءً على طلبهم، يعني أن جزءاً كبيراً من التفات التي خارج العمل، مبيداً أن الوزارة بحاجة لفرص عمل كبيرة ونحتاج إلى عمالة حقيقية ومسابقات لكن عندما نطلب بذلك لا يأتينا المطلوب، لافتاً إلى أن المطالبة بالإنتاج حالياً لا تروق لبعض العاملين، وفوجئنا مؤخراً بتقديم العديد من الاستقالات والإجازات بلا جوار وإجازات مرضية، حيث وصل عدد الإجازات المرضية مؤخراً إلى ٣٥٠ إجازة دفعة واحدة، حيث ازدادت في المرحلة الأخيرة وعلى جانب آخر عملت الوزارة على اتباع نظام الحوافز في بعض الشركات. وأشار الوزير إلى العمل على وضع إستراتيجية للصناعة وإعادة تقييم المؤسسات والعمال باكامل

## هنا غانم

قضايا عديد طرحها نواب مجلس الشعب أمام وزير الصناعة مازن يوسف يوم أمس أكدوا فيها أن الحوم والفروج مرده إلى ازدياد الطلب على هذه المواد خلال شهر رمضان، ما يجرى ضعف النفوس على استغلال زيادة الطلب للتلاعب والغش بهدف الربح غير المشروع، مستغلين فروقات الأسعار حيث يصل سعر كيلو لحم الفروج المفروم إلى ١٥٠٠ ليرة سورية، بينما سعر كيلو لحم الخروف يعادل ٥٢٠٠ ليرة سورية، مستغلين حالات البيع التي تجري في الأسواق من دون التأكد من مصدر اللحم، وهو ما يجب التشديد عليه إن كان لبائع الفرق أو للمستهلك بعدم شراء أي لحوم من دون التأكد من مصدرها، مضيفاً: إن جميع الضبوط التي تم تنظيمها قد أحيل أصحابها إلى القضاء المختص بعد إتلاف الكميات المخالفة أصلاً. وأشار مدير حماية المستهلك إلى أن الوزارة كلفت من تسير دورياتها في الأسواق لضبط حالات الغش والتلاعب وسحب العينات لكل المواد وخاصة المواد الغذائية لزيادة الطلب عليها للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية السورية وتم التعميم إلى المديرات في المحافظات كافة بزيادة عدد الدوريات في الأسواق، نتيجة كثافة المواد التي تطرح في الأسواق، فكل يوم تشهد طرح سلع جديدة بأسماء وماركات جديدة وهي بحاجة للمتابعة والضبظ.

## علي محمود سليمان

شهد الأسبوع الأول من شهر رمضان المبارك استقراراً نسبياً في الأسعار، لكن، لوحظ في المقابل ارتفاع في حالات ضبط المواد المشوشة، وخاصة الغش في اللحوم والفروج في عدة أسواق ومحافظات، ففي ريف دمشق تم ضبط محل فروج في جرمانا يقوم بالغش في صناعة كباب الفروج مستخدماً عظام ورقاب وجلد الفروج من خلال طهيها وإضافة البهارات والتوابل وبيعها، وبلغت الكمية المضبوطة ٤٠٠ كغ، وفي حماة تم ضبط سيارة وبيدها لحم بقرة مذبوحة ومختومة باختام مزورة ولدى فحصها تبين أنها غير صالحة للاستهلاك البشري وتم إتلافها. أما في دمشق فقد تم ضبط ملحمة في سوق باب سرجية تقوم بمخالفة فرم اللحم بشكل مسبق (لحم دجاج) أكثر من الكمية المسموح بها حيث تم حجز الكمية، وفي منطقة الشاغور تم ضبط مخالفة التضليل في الإعلان عن نوع اللحم المعروض للبيع، حيث عرض لحم العجل على أنه لحم وفي محافظة حلب قامت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك ب ضبط ملحمة بمنزلة الغش تقوم بغش بصادة اللحم من خلال خلط لحم الخاروف بلحم الديك، كما تم ضبط كمية من لحوم الدجاج تباع على أنها لحوم خروف في السوق. وفي هذا السياق بين مدير حماية

## حمصي لـ«الوطن»: شركات عربية وأجنبية كثيرة تستطلع السوق العقارية في سورية

## صالح حميدي



حوية للاستثمار في المواقع المحددة في مدينة حماة كمناطق تطوير عقاري وأبرزها منطقة وادي الجوز، واصفاً إياها بالمشروع العقاري بامتياز، كونها قريبة جداً من مبنى محافظة حماة ولا يفصلها عنه سوى ١ كم وتم الإعلان للمرة الثانية هذا العام عن هذا المشروع وتقدمت شركات حوية كبيرة إليه.

## «المشروعات الصغيرة» تتعاون مع مصارف خاصة لتأمين التمويل

## الوطن

التاحة لدى الفريقين. وأوضح مدير الهيئة أن هذا التطوير لرواد الأعمال سيكون من خلال الدعم والتشجيع لهؤلاء وتمكينهم من إقامة مشروعات خاصة بهم، إضافة إلى التأهيل والتدريب وإكسابهم المهارات والخبرات الوظيفية الفنية والمهنية اللازمة ومساعدتهم لإنجاح مشروعاتهم وفي تسويق منتجاتهم من خلال إشراكهم في المعارض والأنشطة ذات العلاقة. ولفت إلى أن أولى خطوات الهيئة خلال العام الجاري (٢٠١٨) تمثلت بتمويل مشروع إقامة حاضنة أعمال في مدينة درعا الصناعية بهدف دعم الحرفيين والصناعيين في مجال دعم الصغيرة والمتوسطة عبر تجربة إقامة أربعين مقسماً صناعياً وحرفياً بكلفة ٢٠٠ مليون ليرة للأراضي المخصصة لهذه الحاضنة، مع بذل المساعي لتعميم هذه التجربة في جميع المدن الصناعية الأخرى وخاصة في حمص وحلب، مبيداً أن الدعم يأتي من خلال خلق بيئة تشريعية مناسبة لعمل هذه المشروعات وفانها للتطوير وحصولها عليه وخلق ضمانات كافية لها سواء كانت مؤسسات تمويل متخصصة في تمويلها كمؤسسة ضمان القروض أم هيئات حكومية وسيكون دور الهيئة هنا كجهة ضامنة.

صرح مدير الهيئة العامة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إيهاب إسمندر لـ«الوطن»، عن التحضير لمسودة اتفاق مع مصرف خاص (بيمو) تمهيداً للتوقيع على التعاون في تقديم الدعم والتمويل والمساعدة للمشروعات الصغيرة لإطلاقها بضمغان المؤسسات الداعمة لهذه المشروعات، وسيتم تعميم هذه التجربة مع مصارف أخرى. جاء ذلك على خلفية توقيع الهيئة لاتفاق تعاون مع جمعية قرى الأطفال في سورية (SOS) رغبة من الهيئة في التعاون مع الجمعية في مجال دعم رواد الأعمال وتشجيعهم على إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة خاصة، وكذلك تنمية وتطوير قطاع المشروعات، كون الجمعية تعمل في مجال توفير الرعاية الأسرية المستمرة والبيئية للأطفال الأيتام، وإيجاد مصائر دخل مستدامة للأسرة من خلال مساندها ومساعدتها في إقامة مشروع صغير، ودعمها لإنجاح هذا المشروع من خلال الاستفادة من الإمكانيات المتاحة التي يقدمها كل فريق للمستفيدين سواء كانوا رواد أعمال راغبين في تطوير مهاراتهم وقدراتهم الوظيفية أم المهينة من البرامج والمشروعات والفعاليات والأنشطة

تجمع عشوائى من الأبنية السكنية ذات الطابق الواحد تمت ازالتها كونها مخالفة وحالياً عبارة عن ملاعب رياضية ويساتين. وأضاف حمصي: إن هذه الشركات العربية والأجنبية أبدت اهتمامها كذلك في عدرا التجارية والصناعية والحرفية والسكنية ورغبتها في الاستثمار في هذه المنطقة العقارية لكنها تعد فرصة استثمارية عقارية واعدة جداً وقد تم تقسيم المشروع في عدرا إلى ست مراحل وكل مرحلة إلى زونيات كل زون إلى مناطق للتسهيل على المطور العقاري.

ويبين حمصي أن اختيار بعض المناطق تم بعد الأخذ بالحسبان ببعض العوامل والمعايير والمقومات الخاصة بها، مشيراً إلى أهمية عدرا التجارية كونها تقع في مركز الخطط التنموية للمدينة الصناعية في عدرا على مساحة ٢٣٠ هكتاراً تستوعب ٤٢ من الأبنية التجارية والإدارية المقترحة لمصلحة الفعاليات التجارية والسياحية السياحية والبيئية ونقطة اجتذاب للمستثمرين المساحة على مساحة ٣٠ هكتاراً يمكن أن تستوعب ١٢ ألف نسمة في ٢٤ وحدة سكنية وكانت عبارة عن ٢٠١١.